إدارة الرئيس الأمريكي تعلق الإفادات المقدمة للكونغرس عن تأمين الانتخابات

ترامب يتوجه إلى مدينة كينوشا إثر التوترات العرقية التي شهدتها

واشنطن – «وكالات» : أعلن البيت الأبيض السبت أنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب سيتوجّه الثلاثاء إلى مدينة كينوشا في ولاية ويسكونسن، حيث كان المواطن الأمريكي الإفريقي جايكوب بليك قد أصيب بجروح بالغة جراء رصاص أطلقه أحد عناصر الشرطة.

وقال المتحدّث باسم البيت الأبيض جود دير إنّ ترامب سيلتقي في كينوَشا مسؤولين عن قوّات الأمن، على أن يتفقد أيضاً الأضرار الناتجة عن أعمال الشغب التي أعقبت إطلاق شرطيّ النار على بليك في نهاية الأسبوع الماضي.

وأصيب رب العائلة البالغ من العمر 29 عاماً برصاصات عدة في الظهر أطلقها عن قرب شرطي أبيض، أمام أعين أبنائه الثلاثة. وقال محاميه إنه سيبقى مشلولاً.

وأقيل الشرطي الأبيض روستن شيسكي لكن لم يتم توقيفه أو اتهامه، وهو ما أجج شعورا بالظلم، بعد وفاة جورج فلويد الأميركي الإفريقي اختناقا تحت ركبة شرطي أبيض في 25 مايو في مدينة مينيابوليس.

ولم يوضح المتحدّث باسم البيت الأبيض ما إذا كان ترامب يعتزم لقاء عائلة بليك.

وسرعان ما انتشر الغضب في كينوشا وتحول إلى اشتباكات ليلية بين المتظاهرين والشرطة. وبلغ التوتر ذروته عندما أطلق شاب يبلغ من العمر 17 عامًا النار في ظروف غامضة على ثلاثة متظاهرين، ما أسفر عن مقتل شخصين مساء الثلاثاء.

كما خرج منظمو حركة «بلاك لايفز ماتر» (حياة السود مهمة) في كينوشا بولاية ويسكونسن الأمريكية في تجمع حاشد

احتجاجات ضد العنصرية في كينوشا

ومسيرة السبت، بينما تأهبت وحدات الحرس الوطني لمنع تجدد الاضطرابات التي هزت المدينة قبل أيام.

وساد هدوء يشوبه التوتر منطقة وسط المدينة التي تضم قاعة محكمة وحديقة وكانت مركزاً للاحتجاجات الصاخبة لدعم جيكوب بليك جونيور، الرجل الأسود الذي أطلق شرطي أبيض النار على ظهره يوم الأحد.

وأطلق الشرطي النار على بليك أمام ثلاثة من أبنائه. وتحولت المدينة ذات الأغلبية البيضاء التي يبلغ عدد سكانها 100 ألف نسمة إلى أحدث بؤرة ساخنة في صيف اتسم بمظاهرات في أنحاء البلاد احتجاجا على وحشية الشرطة والعنصرية.

ونجا بليك (29 عاماً) لكنه أصيب بجروح بالغة وشلل بالنصف السفلي من جسده.

وخفت حدة الاضطرابات منذ منتصف الأسبوع الماضي عندما نشر حاكم ويسكونسن توني إيفرز قوات إضافية من الحرس الوطني للولاية لمساعدة سلطات إنفاذ القانون المحلية على استعادة النظام.

وبحلول الجمعة، كان ما يزيد على ألف جندي من الحرس على الأرض. وجرى إحضار العديد منهم من خارج الولاية قبل مسيرة احتجاجية كبيرة في كينوشا خطط لها النشطاء في وقت لاحق اليوم السبت.

كان المدعي العام لولاية ويسكونسن جوش كول قال، إن الشرطة واجهت بليك عندما أبلغت امرأة «بوجود صديقها» دون إذن، وحاول أفراد الشرطة اعتقاله. وأضاف كول أن الجهود المبذولة لإخضاع بليك بصاعق من نوع تيزر فشلت وأن المحققين عثروا لاحقاً على سكين في أرضية السيارة التي كان بليك يستند إليها عندما أطلق عليه الرصاص.

وقال بن كرامب، كبير محامي بليك، إن موكله لم يكن مسلحاً بسكين ولم يستفز الشرطة أو يهددها.

وطالب المتظاهرون وعائلة بليك بفصل ومحاكمة الشرطيين الثلاثة المشاركين في المواجهة، ومنهم الشرطي الذي أطلق جميع الرصاصات السبع على بليك من الخلف من مسافة قريبة.

وجرت إحالة الشرطيين الثلاثة إلى إجازة إدارية انتظارا لنتائج التحقيق الذي تجريه وزارة العدل في ولاية ويسكونسن.

من ناحية أخرى قال مسؤولون أمريكيون السبت، إن المخابرات الوطنية أخطرت أعضاء بالكونغرس بأنها ستعلق إلى حد كبير تقديم إفادات عن أمن الانتخابات، وذلك في مؤشر على عدم ثقة المخابرات في حفاظ المشرعين على سرية المعلومات.

وأخطر جون راتكليف، المدير الجديد للمخابرات الوطنية بإدارة الرئيس دونالد ترامب، لجنتي المخابرات بمجلسي النواب والشيوخ الجمعة بأن مكتبه سيرسل تقارير مكتوبة بدلاً من الإفادات، مما يقلل فرص حصول النواب على المزيد من التفاصيل مع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية المقررة في 3 نوفمبر المقبل.

وقال مسؤول بمكتب راتكليف طلب عدم نشر اسمه إن «المكتب يشعر بقلق إزاء الكشف عن معلومات حساسة دون تصريح في إفادات جرت في الآونة الأخيرة».

ولاقت الخطوة رداً لاذعاً من الديمقراطيين بمجلس النواب الذين سلطوا الضوء على مساع أجنبية للتأثير على الانتخابات الرئاسية في 2016 وهذا العام أيضاً.

وقالت نانسي بيلوسي رئيسة مجلس النواب وآدم شيف رئيس لجنة المخابرات بالمجلس في بيان أمس «هذا تخل صادم (من جانب المخابرات الوطنية) عن مسؤوليتها القانونية بإطلاع الكونغرس على الأحداث أولا بأول، وخيانة لحق الناس في معرفة إلى أي مدى تحاول قوى أجنبية تخريب ديمقراطيتنا».

واشنطن: «بلطجية» خامنئي قتلوا 1500 إيراني

متظاهرة تواجه عناصر الشرطة وسط طهران

واشنطن – «وكالات» : ردت وزارة الخارجية الأمريكية صباح أمس الأحد على المرشد الأعلى الإيراني علي خامنئي بالإشارة إلى عدد القتلى الذين سقطوا خلال التظاهرات التي شهدتها الشوارع الإيرانية في نوفمبر الماضي.

ذكرت الخارجية الأمريكية الأحد المرشد الإيراني علي خامنئي بما اقترفته القوات الأمنية بحق المتظاهرين الإيرانيين في نوفمبر الماضي.

وكان حساب تابع لخامنئي على تويتر نشر في 27 أغسطس أن «الشباب الأمريكي يتظاهر ولا يدري إن كان هناك مريض نفسي سيوجه مسدسا إليهم ويقتلهم»، غامزا من حادثة إطلاق شرطي أبيض النار على مواطن أمريكي من أصل إفريقي يدعى جايكوب بليك.

وقالت المتحدثة باسم الخارجية الأمريكية، مورغان أورتاغوس عبر تويتر: «بلطجية خامنئي قتلوا 1500 شخص في شوارع إيران في نوفمبر الماضي، بينهم 23 طفلاً على الأقل. هؤلاء كانوا يستحقون الحرية والمستقبل وليس رصاص قوات الباسيج».

يذكر أن الشوارع الإيرانية شهدت تظاهرات عارمة احتجاجا على رفع غير مسبوق في أسعار المحروقات، وقوبل المتظاهرون آنذاك بالرصاص الحي والعنف المفرط، ما أسفر على مقتل مئات المتظاهرين الشباب، واعتقال الآلاف.

فرنسا: التحقيق مع ضابط كبير بشأن «خرق أمني»

باريس – «وكالات» : أكدت وزيرة القوات المسلحة الفرنسية فلورنس بارلي أمس الأحد أن ضابطاً كبيراً خضع للتحقيق للاشتباه في خرقه للأمن.

وذكرت إذاعة أوروبا 1 أن ثمة اشتباهاً بأن ضابطاً يعمل مع حلف شمال الأطلسي في إيطاليا أرسل وثائق حساسة إلى المخابرات الروسية.

وقالت بارلي للإذاعة «يخضع ضابط كبير للتحقيق بشأن ... خرق أمني» لكنها رفضت الخوض في التفاصيل.

وذكرت الإذاعة أن هذا الضابط اتهم مؤخراً بالخيانة لحساب روسيا.

برلين تعول على حل أوروبي في سياسة اللجوء

وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر

برلين – «وكالات» : دعا وزير الداخلية الألماني هورست زيهوفر لهجرة منظمة ومحددة إلى بلاده بعد أربعة أعوام من بدء أزمة اللاجئين، وأكد أنه يعول في ذلك على تعاون وثيق مع دول الاتحاد الأوروبي.

وكتب زيهوفر في مقال لصحيفة «بيلد أم زونتاج» الألمانية الأسبوعية نشرته في عددها الصادر أمس الأحد: «يتعين علينا قدر الإمكان البت على الحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي بشأن مَن يتضح معه أنه ليس بحاجة لحماية ويجب إعادته مباشرة».

وتابع الوزير الألماني أن بلاده تعتزم الاستفادة من رئاستها لمجلس الاتحاد الأوروبي من أجل تحديد «المسار لحل أوروبي».

وفي الوقت ذاته أوضح زيهوفر أنه يعول على تعاون وثيق مع المواطن التي ينحدر منها لاجئون، وأضاف في مقاله: «يجب تحسين ظروف الحياة محليا، كي يتسنى للأشخاص إيجاد فرصة في موطنهم».

وتابع أن أوروبا بحاجة أيضاً لهجرة شرعية، وقال: «الذين يرغبون في العمل ويمكنهم إظهار أن لديهم القدرة على الحصول على وظيفة، يتعين عليهم القدوم بشكل قانوني دون إساءة استخدام الحق في اللجوء».

يذكر أن ألمانيا استقبلت أكثر من 1.1 مليون طالب لجوء أثناء ما يسمى بأزمة اللاجئين في عامي 2015 و2016 ولا يزال هذا الموضوع يتسبب في إحداث شقاق في المجتمع الألماني حتى الآن.

وكان زيهوفر دعا بشكل متكرر لسياسة لجوء أوروبية وتوزيع عادل للاجئين على دول الإتحاد الأوروبي، إلا أن هذا المشروع لا يتم؛ نظراً لأن بعض دول الاتحاد الأوروبي التي قلما يصل إليها طالبو لجوء، تعارض منذ أعوام وضع آلية توزيع جديدة.

الرئيس الأفغاني يعين فريقاً للمصالحة الوطنية

كابول – «وكالات» : كشف الرئيس الأفغاني، أشرف غني عن أعضاء وقيادة المجلس الأعلى للمصالحة الوطنية الأفغانية، في محاولة للمضي قدماً في مفاوضات السلام.

وجاء في مرسوم رئاسي صدر الليلة الماضية أن هدف تعيين هؤلاء السياسيين على المستوى الوطني هو تشكيل إجماع وطني في الرأي لقيادة مفاوضات السلام.

ويضم المجلس، من بين أعضائه، سياسيين كبار وزعماء أحزاب سياسية وزعماء دينيين شهيرين.

وكلف المرسوم المجلس الأعلى بمهمة تشكيل الجمعية العامة للمجلس في غضون أسبوع من زعماء دينيين كبار وأعضاء برلمانيين وأعضاء من المجالس الإقليمية والقطاع الخاص وسياسيين شهيرين وشخصيات من وسائل الإعلام الأفغانية.

ولا توجد سوى امرأة واحدة في قيادة المجلس، مما أثار الانتقاد.

وقالت رئيس لجنة حقوق الإنسان المستقلة الأفغانية، شهر زاد أكبر إن قيادة وعضوية المجلس تفتقر إلى نساء وشباب مشيرة في تغريدة لها «ما هي الرسالة التي يبعثها ذلك حول الإقصاء على أساس الجنس بوصفه مبدأ رئيسي؟».

وذكر الصحفي المقيم في كابول، بلال ساراوري في تغريدة له ،إن القائمة تفتقر إلى ضحايا الحرب مشيرا في تغريدة له على موقع التواصل الاجتماعي (تويتر) «هذا هو نهج نخبوي بشكل كبير».

والمجلس الأعلى للمصالحة الوطنية هو كيان منفصل يشرف على فريق التفاوض المكون من 21 عضوا، الذي تم تشكيله للمفاوضات المباشرة مع طالبان.

الأغلبية تدعم أهداف الحركة المطالبة بالديمقراطية بهونغ كونغ

الصين تطالب «الدول الأخرى» عدم التدخل في شؤونها

الحركة المطالبة بالديمقراطية بهونغ كونغ

بكين – «وكالات» : قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي أمس الأحد، إن ما يحدث في إقليم شينجيانغ وفي هونغ كونغ هو شأن داخلي صيني وإن على الدول الأخرى عدم التدخل في ذلك.

وكان وزير الخارجية الفرنسي جان إيف لو دريان قال في وقت سابق، إنه ذكّر وانغ يي في اجتماع بينهما بمخاوف باريس الشديدة من تدهور وضع حقوق الإنسان في المنطقتين.

من ناحية أخرى أظهر استطلاع أن أغلبية متزايدة من الشعب في هونغ كونغ تؤيد أهداف الحركة المطالبة بالديمقراطية، بعد تطبيق الصين قانون أمن وطني في المدينة ولكن الدعم لتلك الحركة الاحتجاجية كان أقل من 44 في المئة.

ويقول محللون إن المظاهرات كانت أقل وأصغر بكثير من الاحتجاجات الضخمة التي هزت تلك المدينة التي تحكمها الصين في النصف الثاني من 2019، وذلك إلى حد كبير بسبب القيود المتعلقة بفيروس كورونا على التجمعات وتبعات القانون الجديد الشامل.

وأجرى معهد أبحاث الرأي بهونغ كونغ هذا الاستطلاع، الذي كان أول استطلاع يجري منذ إجازة هذا القانون في هونغ كونغ في 30 يونيو الماضي.

ووجد الاستطلاع أن نحو 60 في المئة يعارضون قانون الأمن بزيادة عن نحو 57 في المئة في استطلاع سابق جرى في يونيو الماضي عندما لم تكن تفاصيل تذكر معروفة.

ولم يرد مكتب كاري لام الرئيسة التنفيذية لهونغ كونغ ومكتب شؤون هونغ كونغ ومكاو التابع لمجلس الدولة أو مجلس الوزراء على طلبات للتعليق على نتائج الاستطلاع.

وقال إيفان تشوي المحاضر الكبير في إدارة الحكم والإدارة العامة بجامعة هونغ كونغ الصينية، إن التوجهات العامة تغيرت بعد تنفيذ قانون الأمن الجديد، وأضاف «توجد الآن مخاوف أكثر عندما تطلب من الناس الخروج للاحتجاج، فاعتقالات الشرطة أثارت غضباً أكبر في المجتمع».

وقالت الشرطة إنها اعتقلت 25 شخصاً حتى 20 أغسطس الجاري، من بينهم محتجون ونشطاء وقطب إعلامي بموجب القانون الجديد الذي جعل عقوبة جرائم الانفصال والتخريب والإرهاب والتواطؤ مع جهات أجنبية السجن مدى الحياة.

ولم ترد قوة الشرطة بهونغ كونغ على طلب للتعليق على تأثير هذه الاعتقالات على الرأي العام، وقالت الحكومة إن «هذا القانون كان ضرورياً لسد ثغرات في الأمن العام كشفتها الاحتجاجات وإعادة الاستقرار في هونغ كونغ».

ووجد الاستطلاع أن التأييد العام للقانون أكثر بقليل من 31 في المئة، ويقول منتقدون إن القانون قلص بشكل أكبر الحريات الواسعة النطاق التي تم التعهد بها لتلك المستعمرة البريطانية السابقة لدى عودتها لحكم الصين في عام 1997، بموجب اتفاق بلد واحد ونظامين.

وسأل أحدث استطلاع: إلى أي مدى تؤيد أو تعارض حركة الاحتجاج المطالبة بالديمقراطية؟، وأظهرت الإجابات تأييداً بلغ نحو 44 في المئة، وحل هذا السؤال محل سؤال ورد في استطلاع يونيو الماضي وقال: عموماً إلى أي مدى تؤيد أو تعارض حركة الاحتجاج المحيطة بقانون تسليم المطلوبين؟، وأظهرت الإجابات تأييداً بلغ نحو 51 في المئة.

توتر في العاصمة البيلاروسية قبل احتجاجات تتزامن مع عيد ميلاد لوكاشينكو

«وكالات» : سادت حالة من التوتر في العاصمة البيلاروسية مينسك أمس الأحد، قبل مظاهرة حاشدة دعت لها المعارضة ضد الرئيس ألكسندر لوكاشينكو.

وأفاد مراسل بأنه تم إغلاق «ميدان الاستقلال» في وسط المدينة بالحواجز المعدنية وسط انتشار كثيف لقوات الأمن.

وحذرت وزارة الداخلية المواطنين من المشاركة في التظاهرات غير المصرح بها وهددت باستخدام العنف، إلا أن الحركة المؤيدة للديمقراطية تجاهلت التهديدات، وقالت إنه يتعين أن يرى لوكاشينكو صمود الناس ضده وهو يحتفل بعيد ميلاده الـ 66 الذي يصادف اليوم، وأن يدرك أن حكمه للبلاد والمستمر منذ 26 عاماً، قد انتهى.

وتحمل المسيرة الاحتجاجية شعار «من أجل السلام والاستقلال»، وشهد يوما الأحد الماضيين احتجاجات شارك فيها مئات الآلاف للاحتجاج على بقاء «آخر دكتاتور في أوروبا»، كما يسمون لوكاشينكو، ولم تتدخل الشرطة حتى الآن في هذه التجمعات الجماهيرية.

إلا أنها قامت خلال الأيام الماضية بفض مظاهرات أخرى وإلقاء القبض على عدد من الأشخاص، ما قد يكون مؤشرا على أن السلطات لن تسمح بخروج مظاهرة حاشدة جديدة.

وتجدر الإشارة إلى أن بيلاروسيا تشهد حالة من الانقسام بين مؤيدي الرئيس ومعارضيه، منذ الانتخابات الرئاسية المثيرة للجدل التي جرت في 9 أغسطس الجاري.